

جودة النوعية في تدريس العلوم السياسية

م.د. تغريد حنون

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المقدمة:

شهد الربع الأخير من القرن الماضي تحولاً جذرياً في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته، وقد أتى هذا التطور استجابة لجملة من التحديات التي واجهت التعليم العالي والتي تمثلت في تطور تقنيات التعليم وزيادة الإقبال عليه والانفجار المعرفي الهائل، وبروز التكتلات الاقتصادية ظاهرة العولمة ونمو صناعات جديدة أدت إلى توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي، إضافة لاعتماد المنافسة الاقتصادية في الأسواق العالمية على مدى قدرة المعرفة البشرية على الإنتاج، من هنا أصبح التعليم العالي مطالباً أكثر من أي وقت مضى بالعمل على الاستثمار البشري بأقصى طاقة ممكنة، وذلك من خلال تطوير المهارات البشرية، واستحداث تخصصات جديدة تتناسب ومتطلبات العصر مع الحرص على تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع كافة المستجدات والمتغيرات التي يشهدها العصر. لهذا فقد برزت الحاجة لتدريب أعضاء الهيئات التدريسية لتطوير مهاراتهم فقد ازدادت الحاجة للتدريب إلحاحاً مع الأخذ بتطبيق مفهوم جودة النوعية في التعليم، بشكل عام وموضوع الدراسة تدريس العلوم السياسية بشكل خاص، لا سيما وأن تطوير أعضاء الهيئة التدريسية يختص بدعم الأفراد والمجموعات في الكليات والأقسام وفرق أعداد المقررات الدراسية لكي يتفهموا أو يطوروا نظرتهم إلى عملهم، ولكي يفكروا في التغيرات والتحوليات الجارية ليتمكنوا من تطوير استجابات جديدة لها، فالقبول غير المحدد بالتغيير يمكن أن يكون خطيراً بالنسبة للفرد والمؤسسة والمجتمع.

أما من حيث أسباب التوجه نحو جودة النوعية في تدريس العلوم السياسية يعود إلى

العوامل الآتية:-

(1) التطور التكنولوجي وانعكاساته على العملية التعليمية، من حيث توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتقنيات التعلم والتعليم، وأثرها على نظم التعليم وأساليبه مما تطلب مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم الذاتي، والتعلم التعاوني، والتعلم من بعد.

(2) التحول في ادوار أعضاء الهيئة التدريسية من الأدوار التقليدية التي تعتبر المدرس مجرد ناقل للمعرفة إلى ميسر ومسهل ومرشد وموجه لطلابه وبالرغم من ذلك فقد أشارت الدراسات إلى أن معظم أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الغربية ينقصهم التدريب على ممارسة التدريس وهذا الوضع ينطبق ايضاً على الجامعات العربية.

(3) إن المدرس الجامعي قديماً وحديثاً يقوم بتعليم طلابه وفق الأسلوب الذي تعلم به دون إتاحة الفرصة للطلاب بأعمال عقولهم وفكرهم لمواجهة المتغيرات والمستجدات، وبالتالي يتعين أعداد أعضاء الهيئات التدريسية عن طريق تنظيم برامج تدريبية في مختلف المجالات، والتخلص من المقولة المشهورة " إن المدرسين الجيدين مطبوعون لا مصنوعون".

(4) ارتفاع نسبة المدرسين من حديثي العهد في التدريس وهذه الفئة تفنقر إلى المهارات والخبرات اللازمة لممارسة أدوارها بصورة فعالة .

(5) النمو المعرفي في مختلف التخصصات والمجالات مما يتطلب ضرورة متابعة عضو هيئة تدريس التطورات العلمية في مجال اختصاصه لتحسين كفاءة التدريس.

(6) تزايد أعداد الطلاب، مما أدى إلى تزايد الطلب على أعضاء الهيئة التدريسية. ولهذا فان التطوير المهني يشكل مطلباً أساسياً لتوفير مناخ مناسب لجودة النوعية في تدريس العلوم السياسية.

وقد تركزت وسائل التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية على:

1- التطوير الذاتي والمستند إلى الجهود الشخصية لعضو هيئة التدريس عن طريق الاطلاع والاستماع للندوات والمحاضرات وحضور المؤتمرات وحلقات النقاش وإجراء الدراسات والأبحاث والتأليف والترجمة.

2- التطوير المؤسسي: وهو التطوير الذي تقوم به وتشرف عليه المؤسسة التعليمية، من خلال الدورات المستمرة، ودروس العمل، حلقات النقاش استضافة الأساتذة الزائرين وتبادل الزيارات والمشاركات البحثية ويعتبر التدريب أهم وسائل التطوير المهني.

ويعرف التطوير المهني:- "عملية ديناميكية تستهدف أحداث تغييرات في معلومات وخبرات وطرائق أداء سلوك، واتجاهات المتدربين بغية تمكينهم من استغلال إمكاناتهم وطاقاتهم الكامنة، بما يساعد على رفع كفاياتهم في ممارسة أعمالهم بطريقة وإنتاجية عالية". لذلك يترتب على كلية العلوم السياسية في حالة تبنيها الأخذ بجودة النوعية إن تحرص على تنظيم برنامج تدريبي مستمر لأعضاء الهيئة التدريسية، لاسيما أن أول أولويات تحقيق الجودة تبدأ من تعميم ثقافة الجودة.